

## تقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي في شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سماذكو)

إيناس عبد الحميد خليفة<sup>(١)</sup> - أحمد فؤاد مندور<sup>(٢)</sup> - ماجدة عبد الحميد جبريل<sup>(٣)</sup>  
(١) طالبة دراسات عليا بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة،  
جامعة عين شمس

### المستخلص

أستهدفت البحث إبراز الميزة التنافسية للشركات الصناعية لتقديدها التكاليف الصناعية والأعباء البيئية الناشئة عن (الغرامات-المخالفات-التعويضات) الناتجة من تلوث البيئة لأستخدامها طرق الإنتاج الأنظف وحرصهم على حماية البيئة وأرتفاع نسبة العائد على أستثمارات الشركة نتيجة لتقديدها تلك التكاليف. كما أوضح الباحثون قوة الدور التمويلي الميسر للبنوك حيث وجد أن له أرتباط إيجابي مع زيادة حجم المشروعات وتخفيف عبء التلوث بكافة أنواعه وبالتالي زيادة الناتج المحلي الذي له تأثير إيجابي على النمو الأقتصادي والناتج القومي. كما تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي والذي يتضمن المنهج الوصفي والكمي وتم استخدام بيانات الشركات المستهدفة بعينة البحث وتم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات التي تحقق أهداف البحث، وبلغ حجم العينة (١٥٠) مفردة. ونشير نتائج البحث إلى أهمية تبني البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الأقتصادية ومنها التوافق العام مع أعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الأضرار الخلقية في عدم إقراض أى مشروعات من شأنها تهديد المجتمع، وتقييم وأختيار القطاعات الصناعية الرئيسية ذات الأستفادة العالية من الأمكانيات البيئية لمنحها تسهيل أئتماني وأن حجم التمويل المقدم من البنوك المحلية للمشروعات الصناعية المتوافقة بيئيا مازال منخفضا مقارنة بالمشروعات الأقتصادية. تعاطم الخسائر التي تتكبدها النظم المالية لأقتصاديات الدول جراء تعرضها للمخاطر البيئية.

ويوصي البحث بضرورة دمج المعايير البيئية ضمن أستراتيجيات وسياسات الأقرض الخاصة بالمصارف بحيث تتضمن تصنيف المشروعات التي يتم تمويلها وفقا لدرجة الخطر البيئي المترتب على ممارسه المشروع لنشاطه في المجتمع، بحيث يتم الربط بين درجة الخطر

البيئي للمشروع والقرار الائتماني الممنوح له. وأنشاء إدارة بيئية داخل كل شركة صناعية لمراقبة المعايير والحدود المسموح بها للحد من التلوث او العمل على منعه مستقبلا، وتجنب مخاطرة بيئية معينة من خلال رفض التعامل مع العميل أو النشاط المنشئ للمخاطرة أو المشروع الملوث للبيئة ,كرفض المصرف تمويل مشروع معين بسبب قيامه بتلويث البيئة الحيوية المحيطة بالمصنع. كما توصلت البحث الي تشديد الاتحاد الاوروبي علي تطبيق معايير الجودة البيئية علي واردته من مصر، كما نصت عليها الاتجاهات الحديثة في الاعتبار الاشتراطات والمواصفات القياسية لمعايير الجودة البيئية والتي أصبح المستهلكون يستجيبون لها بمعدلات متزايدة مما يؤثر بنسبة كبيرة علي الصادرات الصناعية المصرية. **الكلمات المفتاحية:** التسهيل الائتماني - المعايير البيئية والاجتماعية - الأنشطة الصناعية.

## المقدمة

ظاهرة التلوث ظاهرة عالمية واكبت التقدم العلمي وعمليات التصنيع فالتلوث شكل من أشكال الأضرار ومظهر من مظاهر أعدام الكفاءة في الإنتاج الصناعي وسببه الرئيسي أعدام البعد البيئي عند ممارسه الأنشطة الصناعية (سدينة اللافي عبد الله، ٢٠١٥، ص د)، بدأ العالم يعترف بالأرتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والبيئة، منذ أنعقاد مؤتمر ستوكهولم في بداية السبعينات، وقد تنبه المتخصصون إلى أن الأشكال التقليدية للتنمية الاقتصادية تنحصر في الأستغلال الجائر للموارد الطبيعية وفي الوقت نفسه تتسبب في إحداث ضغط كبير على البيئة نتيجة لما تفرزه من ملوثات ومخلفات ضارة، وقد شدد تقرير الأمم المتحدة المسمى "مستقبلنا المشترك" على أن هناك حاجة ماسة إلى أسلوب جديد يضمن استمرار التنمية الاقتصادية على المدى البعيد فالبنوك هي الموجه الأساسي للنشاط الاقتصادي نحو المشاريع الأستثمارية بشكل عام والمشاريع الأستراتيجية بشكل خاص، وبالرغم من توسع أعمال البنوك إلا أن الوظيفة الأئتمانية المتمثلة في منح القروض لا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن أساسيات عمل البنوك (عماد الدين داودي، ٢٠١٧، ص ٢)، حيث تعد السياسة الأئتمانية حجر الزاوية في عملية منح الأئتمان المصرفي، فالسياسة الأئتمانية تحدد مسبقا لأدارات منح

الأئتمان داخل البنك أسس ومعايير وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الأئتمان المصرفي، ومن خلال السياسة الائتمانية وعلى ضوءها يتم تناول عملية منح الأئتمان المصرفي وعلى مختلف المستويات الإداري والتنظيمية داخل البنك، وتقوم السياسة الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من المعايير والضوابط الموضوعية والتي تعد بمثابة مؤشرات وشروط إرشادية وألزامية لكافة الأطراف التي تتعامل في العملية الائتمانية (أحمد عبد العزيز الألفي، ٢٠٠٩، ١٢٣).

حيث تلعب التسهيلات الائتمانية دورا هاما في النمو الأقتصادي حيث تساعد في تعزيز المنتجات المحلية وتقليل الواردات من المنتجات الأجنبية لأنها تعيد توجيه مدخرات مواطنيها لتمويل الاستثمار في القطاعات المختلفة (Ahmed Abdullah، ٢٠١٦، ص ١٦)، فإن المنظمات التي قامت في الاستثمار في تحسين بيئاتها قد حققت وفورات تكلفة عالية من خلال الكفاءة والابداع في المنتجات والعمليات حيث أن المستثمرين يصدون الأداء البيئي للمنظمة بدقة وعلى وعى بأن المنظمات التي تفهم وتدير تأثيراتها البيئية هي الأفضل وضعا للاستفادة من الفرص الاستراتيجية فالتأثيرات السلبية من الممكن أن تؤدي الى تعطيل عملية تمويل المشروع وهو الأمر الذي من شأنه أن يكبد المنظمات تكاليف ذات دلالة (مصطفى الشارف، ٢٠١٥، ص ١٠٥)

ومن ثم فالمشكلة كيف تتم عملية تنمية أقتصادية وصناعية شاملة بأقل قدر ممكن من التلوث والأضرار البيئية، ومن هنا ظهرت أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل المصرفي المحلية في الدول النامية حيث تقوم بدور رئيسي في تعبئة المدخرات وتلبية الأحتياجات التمويلية المختلفة لهذه المشروعات باستخدام أدواته المختلفة وخصوصا سياساته الائتمانية والنقدية التي تساعد في القيام بدوره في تحقيق التنمية الأقتصادية المستدامة.

## مشكلة البحث

وفى ظل المعطيات تتضح أبعاد المشكلة وأن العلاقة التبادلية بين البنوك بما تملكه من موارد تمويلية وتخطيطية وفنية وأدارية تستطيع من خلالها توجيه أستثماراتها ومواردها المالية نحو مختلف القطاعات الاقتصادية فى الدولة وهى بذلك يمكن أن تجعل تلك العمليات التنموية والأستثمارية أما فى صالح البيئة أو فى غير صالحها.

والمشكلات البيئية من تلوث وتدهور ترتبط بشكل كبير بالنشاطات البشرية والتنموية والتي تمثلت فى عدة إحصائيات منها:

بالنسبة لتلوث الهواء (تقرير حالة البيئة فى مصر، ٢٠١٦، ٧٨): فقد تم رصد الأنبعاثات الصادرة عن صناعات الأسمنت والأسمدة والبتروكيماويات وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب والسيراميك على مستوى الجمهورية لعدد من الشركات المتصلة على المنظومة خلال عام ٢٠١٦ بحوالى ٤٦ شركة بأجمالى ١٩٠ مدخنة والتي أظهرت الأتى :

١-أرتفاع نسبة الجسيمات العالقة ذات القطر أقل من ١٠ ميكرومتر تم الرصد خلال العام على مستوى الجمهورية على عدة محاور هى القاهرة الكبرى والدلتا ومنطقة خليج السويس والبحر الأحمر والأسكندرية والصعيد بأجمالى عدد ٦٣ موقعا للرصد .

٢- أرتفاع الجسيمات العالقة ذات القطر أقل من ٢,٥ميكرومتر تم الرصد خلال العام على مستوى القاهرة الكبرى بأجمالى عدد ٢٢موقع للرصد سجل المتوسط السنوى للتركيزات بالمناطق الحضرية (٦٣ميكروجرام/مترمكعب)وهو أعلى من الحد المسموح به قانونا (٥٠ميكروجرام/متر مكعب).

تلوث الماء (تقرير حالة البيئة فى مصر، ٢٠١٦، ص ١٣٠):

أ-تبلغ نسبة الصرف الصناعى للمنشآت الصناعية ١%من أجمالى الصرف المباشر على نهر النيل من حيث كمية المخلفات السائلة .

ب-تبلغ نسبة تلوث البحر المتوسط ٨٠% نتيجة التلوث الصناعي والنفايات البلدية ومياه الصرف الصحي .

تلوث التربة (تقرير حالة البيئة في مصر، ٢٠١٦، ص ١٣٠): يعتبر تلوث التربة من أخطر عوامل تدهور الأراضي في مصر حيث أصبح يهدد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وذلك بسبب سوء إدارة موارد الأرض والمياه والسلوك الإنساني حيث أن أكثر من ١٠٢ مصنع تقوم بصرف مخلفاتها في نهر النيل وقنوات الري والصرف وبالتالي للتربة، ومن أهم هذه المصانع مصنع كيما في أسوان ومصانع السكر بجنوب مصر ومصانع الأسمنت والأسمدة في أسيوط والحديد والصلب في حلوان .

وبناء على ذلك يمكن ترجمة مشكلة البحث الى التساؤلات التالية:

### أسئلة البحث

- ما مدى وجود سياسات أئتمانية مطبقة في مصر في الحد من التلوث الصناعي؟  
ومن السؤال الرئيسي ينبثق عدة أسئلة فرعية:  
١- ما دور مؤسسات التمويل المصرفي في الحد من ارتفاع وتقليل مصادر التلوث الصناعي؟  
٢- ما أثر القروض المقدمة من مصادر التمويل العالمية والمحلية في تقليل والحد من التلوث الصناعي؟  
٣- ما مدى وجود علاقة بين الشركات المتوافقة بيئياً والحصول علي القروض للحد من مصادر التلوث الناتج من الانتاج الصناعي؟

### أهداف البحث

الهدف الرئيسي الذى تسعى الدراسة الى تحقيقه: دراسة وتحليل دور السياسات الأئتمانية بالقطاع المصرفي في تمويل المشروعات بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية:

١. تقييم دور مؤسسات التمويل المصرفى وبيان دورها وأهميتها الاقتصادية فى تمويل المشروعات التنموية.
٢. توضيح أثر السياسات الائتمانية على تمويل المشروعات المتوافقة بيئيا.
٣. تحليل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية المتوافقة بيئيا.

### أهمية البحث

التمويل هو المحرك الأساسى لأحداث أى تنمية ومن هنا ظهرت أهمية الدور الذى تقوم به مؤسسات التمويل المصرفى فى الدول النامية وتلبية الأحتياجات التمويلية المختلفة لهذه المشروعات التنموية مستخدمة فى ذلك سياساتها الائتمانية التى تساعدها فى القيام بدورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تتبنى البنوك الأولويات التى حددتها الدولة فى خطط التنمية الاقتصادية وهى التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية فى عدم أقراض أى مشروعات من شأنها تهديد المجتمع وأختيار القطاعات الصناعية الرئيسية ذات الأستفادة العالية من الأمكانيات البيئية لمنحها تمويل ميسر. وتوضيح أن المسؤولية البيئية والأجتماعية غيرت مسار وأتجاه المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات المصرفية، ومدى توافر نظم المعلومات المصرفية البيئية وقدرتها على دعم قوتها التنافسية لأن تطبيق معايير الأداء البيئى يزيد من أستثمارات الشركات والطلب على منتجاتها الخارجية مما يزيد من تدفق العملات الصعبة والتى تودع فى البنوك فى شكل مدخرات وتقوم البنوك بأقراضها مرة أخرى مما يزيد من دفع عجلة التنمية الشاملة مما يكون له أثر إيجابى على البيئة ككل.

## فروض البحث

- الفرض الرئيسي:** توجد علاقة جوهرية بين السياسات الأتثمانية المطبقة وبين الحد من التلوث الصناعي في مصر. ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية :
1. توجد علاقة جوهرية ذات دالة أحصائية بين التيسيرات في التمويل وبين المشروعات الصناعية ذات البعد البيئي .
  2. توجد علاقة جوهرية ذات دالة أحصائية بين قرار منح الأتتمان وبين البعد البيئي والأجتماعي .
  3. توجد علاقة جوهرية ذات دالة أحصائية بين المساعدات الفنية والأدارية والمالية المقدمة من قبل البنوك وبين المشروعات الأقتصادية المتوافقة مع البيئة
  4. توجد علاقة جوهرية ذات دالة أحصائية بين الأنشطة الصناعية وأرتفاع تكلفة التدهور البيئي.

## الدراسات السابقة

- (1) تناولت دراسة عادل أحمد محمدين خلف (٢٠٠٢) عن تقييم دور البنوك المصرية في مراعاة البعد البيئي عند تمويل المشروعات من أهم نتائجها ما يلي:
- اتضح للباحث من خلال تحليل نتائج البحث الميداني ما يلي:
- أن هناك علاقة جوهرية بين أهداف البنوك المصرية ودورها في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة.
  - أن الغالبية العظمى للبنوك المصرية لم تلتزم بتعليمات وزارة شؤون البيئة .
  - إن هناك قصور في ممارسة البنوك لمسئوليتها البيئية .
  - أن أسباب القصور في ممارسة البنوك لمسئوليتها البيئية يمكن إرجاعه الى أعتقاد المسؤولين بالأتى:

- إن مسؤولية علاج معظم هذه المشكلات تقع على عاتق الحكومة .
  - عدم وضوح مفهوم المسؤولية البيئية لدى غالبية المديرين والمسؤولين بالبنك .
- من أهم التوصيات:
- حتى تفي البنوك بالتزاماتها في مجال المسؤولية البيئية يوصى الباحث أن تقوم البنوك بالخطوات التالية :
- تكوين وتنمية الاتجاهات الايجابية والمهارات لدى المسؤولين والعالمين في البنك نحو المشاركة البيئية .
  - تطوير وتنمية التوجيهات المصرفية بما يخدم أداء البنك لمسؤوليته البيئية .
  - الاهتمام بأجراء خطوات اختيار أنشطة المسؤولية البيئية التي يمكن للبنك تبنيها وذلك بعد التأكد من: أن الفوائد والمنافع المترتبة عليه تساوى على الاقل أو تزيد عن التكاليف والنققات المنفقة في سبيله.
- (٢) تناولت دراسة أسامة حسن عبده إدريس (٢٠١٤)، دور المسؤولية الاجتماعية للمصارف في دعم السياسات البيئية.
- نتائج البحث: أستند هذا البحث الى وجود ثلاثة مشكلات وثلاثة أهداف يحاول الباحث من خلالها حل هذه المشكلات:
- ١- تحديد دور واضح للمصارف في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية من قبل الإدارة العليا للمصارف ودمج هذا الدور مع الأهداف الرئيسية للبنك.
  - ٢- عدم مشاركة المصارف في الأنشطة الاقتصادية التي تسبب ولو بطريق غير مباشر في انتهاك الحقوق المدنية الأساسية أو التي تعوق التنمية البشرية أو تلحق ضرر جسيما بالصحة أو بالبيئة.

٣- يمكن أن تلعب البنوك المصرية دور في حماية البيئة عن طريق تقييم الأثر البيئي للمشروعات القائمة والجديدة التي تحتاج الى تمويل من المصارف مما يساهم في حماية البيئة من التلوث.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات:

أ- يوصى الباحث بتحديد دور واضح للمصارف وفعل يمكن من خلاله المساهمة في مكافحة التلوث البيئي بتخصيص إدارة مستقلة للمسئولية الاجتماعية في المصارف تابعه لرئيس مجلس الإدارة تعنى بالجوانب الاجتماعية .

ب- يقترح الباحث استحداث وظيفة خاصة بالصحة والأمن والبيئة في المؤسسات من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة .

ج- يقترح الباحث إصدار معيار خاص بالمسئولية الاجتماعية يبين كيفية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف مع دمج المعلومات الاجتماعية والبيئية في القوائم المالية الأساسية .

٣) تناولت دراسة أسامة حسن عبده إدريس (٢٠١١) العلاقة بين تطبيق الحوكمة في المصارف والأداء البيئي. من أهم ماورد من النتائج:

١- الحوكمة تعمل على ألام المؤسسة بالمشاركة في الحد من التلوث البيئي والألتزام بالمعايير المحلية والدولية لتحقيق ذلك.

٢- ربط التجارة بالبيئة سوف يلزم البنوك بالاستعلام عن الأداء البيئي للشركات المقترضة حتى يتم تصنيفها في المخاطر وإعداد المخصصات اللازمة لمواجهه هذه المخاطر المحتملة نتيجة التعثر المالي لهذة الشركات والنتاج عن عدم قبول منتجاتها خارجيا بسبب عدم تطبيق نظام الجودة والمواصفات القياسية والتي تمثلت في شهادات الأيزو ٩٠٠٠ وحتى ٩٠٠٤ .

٣- يؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والأقلام من التعثر .  
المقترحات والتوصيات:

١- أن يشكل وجود إدارة بيئية وأدارة للحوكمة لدى الشركة المقترضة أحد معايير وأركان القرار الأئتماني وأن يحظى هذا المعيار بأهمية نسبية عالية ضمن عناصر القرار الأئتماني .٢-  
توظيف البحث العلمي لخدمة الأنتاج والتنمية والبيئة .٣- أخذ كثير من التجارب للبنوك التي سبقت في هذا المجال كتجربة البنك الدولي في الحد من تخفيف الأثار السلبية على البيئة بدراسة ملف العميل المقترض منه والتدقيق في السجل البيئي لشركات الأعمال .  
٤) تناولت دراسة محمد مصطفى محمود (٢٠١٢) الأئتمان المصرفي وأنعكاساته على التنمية المستدامة، (دراسة تطبيقية على الأقتصاد المصري ) ٢٠١٢ . أهم التوصيات :يقترح الباحث التوصيات التالية:

١- قيام البنوك بتطبيق مبادئ التعادل على كافة المشروعات التي تقوم بتمويلها .  
٢- يجب على الجهات الإشرافية ممثلة في البنك المركزي المصري بمتابعة قيام البنوك بتطبيق هذه المبادئ وفرض جزاءات وغرامات مالية على البنوك التي لا تقوم بتطبيق مبادئ التعادل.  
٣- إلزام البنوك بتخصيص جزء من ارباحها السنوية واستثمارها في مجال المسؤولية الاجتماعية على ان يكون هذا الاستثمار على نحو دائم ومستدام.  
٥) دراسة عادل حسن محمد عبد الواحد(٢٠١٠)، دور الأئتمان الصناعي في تحقيق التنمية المتواصلة في مصر . أهم نتائج البحث:  
١- أهم مصادر التلوث فقد كان للتقدم الصناعي وتكنولوجيا الذي حدث نتيجة للثورة الصناعية أثر كبير جدا في أحداث مشكلة التلوث البيئي.

٢- أن نتيجة اعتماد البنوك على الدراسات الاقتصادية والأثمانية البحثه أدى الى زيادة معدلات التلوث وأستنزاف الموارد الطبيعية مما أدى الى سوء وتدهور الحالة البيئية فى مصر نتيجة تمويلها لتلك المشروعات الصناعية غير الصديقة للبيئة.  
من أهم توصيات الرسالة:

١- ضرورة ألزام بنوك الائتمان الصناعى بأعداد الدراسات البيئية للحصول على مزيد من الأسهمات الفنية والمالية والتمويلية لمشروعات التنمية الصناعية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية .

٢- يجب أن تتضمن السياسة الأثمانية لبنوك الائتمان الصناعى ضمن أهدافها مدى الأتفاق العام مع أعتبارات حماية البيئة وكذلك التوافق مع الأتجاه العام للسياسة الأقتصادية  
٣- اهتمام الدولة الملحوظ بالجوانب البيئية وأعتبارات حمايتها وسلامتها ووالحفاظ عليها وذلك من خلال خلق برنامج تمويل أعداد دراسات التقييم البيئى للمشروعات قبل الموافقة على قرار تمويلها بالإضافة الى خلق برنامج أئتمانى لتمويل المشروعات البيئية .

٦) بحث بعنوان The Reflection of Economic Freedom on sustainable Development in Egypt (Comparative Study) لبنى سعيد عبد الحميد، ماجستير بجامعة عين شمس، كلية تجارة، قسم أقتصاد (٢٠١٥). نتائج البحث:

١- الدول التي تصنف أنها حرة أقتصاديا تبذل قصارى جهدها لحماية البيئة فى حين أن الدول الأقل حرية تكون بيئتها أسوأ.

٢- فى البلدان النامية والبلدان ذات الأقتصادات التي تمر بمرحلة أنتقالية مثل مصر وماليزيا مستويات عالية من الحرية الأقتصادية سوف تسبب بعض الضرر البيئى وتحديدًا فى تلوث الهواء وتغير المناخ ونضوب مصائد الأسماك والغابات .

التوصيات والمقترحات: تطبيق التجربة الماليزية فى مجال حماية حقوق الملكية، ومكافحة الفساد، والأنفاق الحكومى، حرية الأعمال والتجارة والأستثمارات مع الأخذ فى الأعتبار

الأهتمامات البيئية. على الرغم من أن استراتيجية التقدم الأقتصادي المالىزى هى الأكثر ملائمة لمصر ألا انه ينبغى تطويرها وتكليفها وفقا لمتطلبات وظروف الأقتصاد المصرى نظرا لانه قد تنشأ بعد العقبات .ماليزيا بذلت جهودا ناجحة فى القضاء على الفقر, وتعزيز النمو الأقتصادى, ولكنه يجب أن تتأكد من أن تقدم مثل هذا لا يؤثر على سلبا على البيئية.

### الإطار النظرى

أولاً: **السياسة الائتمانية:** تعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية فى عملية منح الائتمان المصرفى, فالسياسة الائتمانية تحدد مسبقا لأدارات منح الائتمان داخل البنك أسس ومعايير وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفى, ومن خلال السياسة الائتمانية وعلى ضوءها يتم تناول عملية منح الائتمان المصرفى وعلى مختلف المستويات الأدارى والتنظيمية داخل البنك, وتقوم السياسة الائتمانية بصفة عامة على مجموعة من المعايير والضوابط الموضوعية والتي تعد بمثابة مؤشرات وشروط أرشادية وألزامية لكافة الأطراف التى تتعامل فى العملية الائتمانية (أحمد عبد العزيز الألفى, ٢٠٠٩, ص ١٢٣)

ثانياً: **التلوث الصناعى:** التلوث هو تغير يطرأ على الصفات الفيزيكية أو الكيماية أو البيولوجية لهذا الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويؤثر سلبيا على صحته أو يؤثر على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد زراعية, ويمكن تعريف التلوث بأنه أذخال أى مادة غير مألوفة الى وسط من الأوساط البيئية (هواء -ماء -تربة) وتؤدى هذه المادة عند وصولها لتتركز حرج الى نتائج ضارة على كل ما هو فى الوسط البيئى (طلعت أبراهيم الأعوج, ١٩٩٩, ص ١٤)

**مفهوم التلوث الصناعى:** يرى البعض أن الملوثات الصناعية هى الملوثات التى يتدخل الإنسان فى إحداثها, ويكون سببا فى حدوثها وأنتشارها, وتتعدد الأنشطة الإنسانية المولدة للتلوث ومن أهم مصادر الملوثات الصناعية, مصادر توليد الطاقة, الأنبعاثات من المصانع,

وسائل النقل المختلفة، الأنشطة السكانية والبلدية، الأنشطة الزراعية، الأنشطة الأشعاعية، ويتولد عن النشاط الصناعي للإنسان العديد من التأثيرات البيئية السلبية التي تضر بالبيئة (أحمد السروى، ٢٠١١، ص ١٠١).

**أسباب مشكلة التلوث الصناعي** (تهانى نبوى مصطفى، ٢٠١١، ص ٥٠):

١. اختلال التنسيق بين التوطن السكانى والتوسع الصناعى .
٢. غياب التخطيط العمرانى السليم بمعظم المدن مما يترتب عليه تفاقم مشكلة التلوث بتلك المناطق العالية الكثافة السكانية.
٣. الاعتقاد الخاطئ بأن تمويل برامج حماية البيئة يكون على حساب برامج التنمية الاقتصادية، الأمر الذى أدى الى تجاهل الاعتبارات البيئية عند تخطيط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٤. عدم التزام التخطيط الانشائى للمصانع بتنفيذ الاشتراطات الهندسية الواقية من الأخطار المتوقعة لكل صناعة بالإضافة الى عدم الألتزام بوجود أحزمة أمان حول كل صناعة للسيطرة على الاخطار المحتملة لهذة الصناعة .
٥. عدم اقتصار التلوث الصناعى على الملوثات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية فقط بل أنها تمتد لتشمل التلوث الناجم عن أنواع الوقود المستخدم فى توليد الطاقة .
٦. عدم اقتصار تأثير الملوثات على المنطقة الصناعية فقط بل يتعداها الى مناطق أخرى.

## إجراءات وعينة البحث

**منهج البحث:** أعتد الباحثون على المنهج الأستقرائى، والمنهج الأستنباطى، حيث يعتمد على المنهج الأستنباطى فى الرجوع الى الأصول العلمية من خلال البحث المكتبية والمراجع العربية والأجنبية، والندوات العلمية والمهنية وتقارير السنوية لوزارة جهاز شئون البيئة والجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء وتقارير المعهد القومى للتخطيط، كما تعتمد الباحثة على المنهج

465 المجلد التاسع والأربعون، العدد التاسع، الجزء السابع، سبتمبر ٢٠٢٠

التقييم الدولي ISSN 1110-0826

الأستقرائي لما يظهره الواقع العملي للبيانات والمعلومات المرتبطة بالأداء البيئي للمنشآت الصناعية والسياسات الأتئمانية المتبعة فى البنوك لأقراض الشركات الصناعية التى تحولت للأنتاج الأنظف بتسهيل أئئمانى تم الحصول على البيانات من خلال أئفاقيات البنوك وجهاز شئون البيئة مع الشركات الصناعية المتوافقة بيئيا وأيضا من خلا قائمة أئئقضاء يتم توجيهها الى العديد من الأطراف المرتبطة بمجال البحث، ثم إجراء التحليل الأحصائى، وأختبار صحة الفروض البحثية .

### حدود البحث:

**حدود مكانية:** المنشآت الصناعية المتوافقة بيئيا (المتحولة للأنتاج الأنظف) وهى شركة النصر للأسمدة (سيمادكو) بالسويس.

**حدود زمانية:** تقتصر البحث على الفترة الزمنية (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩) .

**حدود بشرية:** وهى العاملين بالشركة البالغ عددهم (٩٦٥) تم أختيار نحو (١٥٠) مفردة.

**نشأة الشركة ونشاطها:** تأسست شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس عام ١٩٤٦ وقد بدأ نشاط الشركة فى عام ١٩٥١ برأس مال قدر بنحو (٤) مليون جنيه، وهى شركة مساهمة مصرية مملوكة بنسبة ١٠٠% للشركة القابضة للصناعات الكيماوية ويبلغ راس المال المصدر والمملوك ف ٢٠١٨/٦/٣٠ (٣٨٠) مليون جنيه، ويتركز نشاط الشركة فى إنتاج وتسويق الأسمدة النتروجينية الصلبة والسائلة والكيماوية.

### أهم منتجات شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية:

#### المنتجات الرئيسية:

المنتجات الصلبة: سماد نترات النشادر المحبب (مخصوص النصر) تركيز ٣٣,٥% نتروجين، سماد سلفات النشادر المخصوص ٢٠,٦ نتروجين.

المنتجات السائلة: سماد نترات الكالسيوم ١١% نتروجين، ١٣,٦ كالسيوم سماد سلفونترات النشادر سائل ١٨% نتروجين، ٢% كبريت.

المنتجات الثانوية: حامض النتريك، محلول النشادر، النشادر السائلة التركيز، المياه المعالجة.

**الدراسات الفنية لتقييم المشروع الفرعى لشركة النصر للأسمدة والصناعات**

**الكيمائية (سيمادكو) ٢٠١٨. (وكالة الشؤون البيئية المصرية)**

• الغرض الرئيسى من المشروع: تحقيق الأمتثال للوائح البيئية من حيث تصريف المياه العادمة الى مياة البحرالأحمر بسبب النهج المعتمد على ZERO تصريف سوائل بالإضافة الى معالجة وإعادة تدوير جميع مجارى المياه .

• تتراوح مياة الصرف الصناعى المتراكم من ست خطوط إنتاج بين ٢,٩٧٠,٠٠٠ الى ٤,٦٢٠,٠٠٠ متر مكعب فى السنة بما لا يتوافق مع قانون البيئية ١٩٩٤/٤ والمعدل بالقانون ٢٠٠٩/٩ بشأن التصريف الى البحر الأحمر (خليج السويس).

• المشروع الفرعى فى سيمادكو يحتوى على بعض المكونات لتحقيق الأمتثال بشأن تصريف المياه العادمة بما فى ذلك التعديلات داخل المصنع :

١. تعد سياسة الشركة تقليل الطلب على المياه العذبة , يعد نقص أمدادات المياه العذبة أحد أسباب انخفاض الطاقة الإنتاجية التى تتراوح حاليا بين ٦٠% و٧٠% من الطاقة التصميمية, وأيضا المشروع سوف يقلل بدوره من أستهلاك المياه العذبة بنسبة ٥٠% مما سيسهم فى أستدامة المياه بسبب المشكلة الحالية والمستقبلية لندرة المياه فى مصر ,وسوف يؤدى تخفيض أستهلاك المياه الى زيادة توافر المياه للمزارعين. حيث ستقوم الشركة بمعالجة مياة الصرف الصحى (البلدية),حيث أن لدى الشركة مركز ABB مع منشأة الرى لمياة الصرف الصحى بمحافظة السويس حيث يتم ضخ حيث يتم ضخ مياة الصرف الصحى المنزلية الى ABB للمعالجة والتخلص منها ,باعتبار تأمين مصادر المياه بسبب

الأتجاه المتناقص لمستوى المياه السطحية في فرع الأسمايلية مما يقلل بدورة من المياه العذبة التي يتم ضخها.

٢. من أهداف المشروع المعالجة المتكاملة لمياه الصرف الصناعي لأنتاجها المواد الكيميائية المعقدة، فسيتم أستبدال محطة إزالة المعادن القائمة على التبادل الأيوني بالمصنع لتعدين المياه المياة قائم على RO.

٣. ستقوم الشركة بعملية التجديد والصيانة على طبقة ENURE لتقليل الانبعاثات الهاربة التي تؤثر على كل من بيئة العمل وتتبع التدفق. تجديد الغلايات حيث يحتوى المصنع على ٤ غلايات تم تركيبها قبل ٣٠ سنة وحالتها سيئة جدا وبالتالي يتم رصد الانبعاثات من المداخل، تقييم تأثير الفتحات وغيرها من الانبعاثات الهاربة من خلال قياسات وظروف العمل.

**أساليب التحليل الإحصائي:** إعمدت الباحثة في تحليل البيانات واختبار صحة الفروض على البرنامج الإحصائي SPSS-20.0 وبرنامج AMOS-22.0 وسوف يتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive Methods : "ألفا كرونباخ" لقياس الثبات والتحقق من درجة إعمادية المقاييس المستخدمة. الانحرافات المعيارية لقياس اتجاهات عينة البحث. المتوسطات الحسابية.

ب- الأساليب الإحصائية الاستدلالية Inferential Methods : تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لبيان التأثيرات المختلفة لمتغيرات البحث على موضوع البحث. معامل الارتباط بيرسون لتحليل العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات الداخلة في البحث اختبار T Test لقياس الصدق. تحليل التباين "ANOVA" لبيان نوع وقوة العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات التكرارات والنسب لتوصيف عينة البحث.

**الصدق والثبات:** صدق وثبات للعبارة الكونة لتقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي في شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو):

**ثبات المقياس:** للتحقق من ثبات المقياس لإمكانية الاعتماد على نتائج المقاييس استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة. يتضح من الجدول (١) أن قيم معاملات الثبات لأبعاد مقياس لتقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي في شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو): جميعها قيم مرتفعة حيث بلغت قيم معامل الثبات (٠,٨٧٨) لأبعاد المقياس .

**جدول (١):** ثبات العبارات لأبعاد مقياس دور السياسات الائتمانية في الحد من التلوث بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو)

م	دور السياسات الائتمانية في الحد من التلوث بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو)	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
	عدد العبارات	٢٥	
١	تقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو)	٢٥	٠,٨٧٨

جمعت وحسبت من تحليل بيانات عينة البحث الميدانية للعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفقاً لبرنامج SPSS

**صدق الإتساق الداخلي:** من جدول (٢) صدق الاتساق الداخلي لأبعاد مقياس لأبعاد مقياس تقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي. دالة معنوياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لأبعاد مقياس تقييم بيئي واقتصادي وبلغت قيم معامل ارتباط بيرسون (٠,٧٧٩) لكل من لأبعاد المقياس على التوالي، وللمزيد من التحليل قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط المصحح وبلغت قيم معامل الارتباط

المصحح (٠,٨٧٧) لكل من العبارات المكونة للعلاقات المشار إليها على التوالي، وهي قيم تؤكد على صدق أبعاد المقياس.

جدول (٢): صدق الاتساق الداخلي لأبعاد مقياس تقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي

م	المقياس	معامل ارتباط بيرسون	إجمالي المقياس	معامل الارتباط المصحح
	عدد العبارات		٢٥	
١	تقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي	معامل ارتباط بيرسون الدلالة المعنوية	٠,٧٧٩ (**) ٠,٠٠١	٠,٨٧٧

جمعت وحسبت من تحليل بيانات عينة البحث الميدانية للعام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفقاً لبرنامج SPSS

## نتائج البحث الميدانية

نتائج البحث ومناقشتها:

تقييم اقتصادي وبيئي للدور التمويلي لمشروعات التحكم في التلوث الصناعي في شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو)

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث:

• العمر:

جدول (١) الفئات العمرية للعاملين المختارين بعينة البحث

الترتيب	الاهمية النسبية %	العدد	الفئات العمرية
٣	٢٠	٣٠	من 20 إلى أقل من 30
١	٤٠	٦٠	من 30 إلى أقل من 40
٢	٢٣,٣٣	٣٥	من 40 إلى أقل من 50
٤	١١,٣٣	١٧	من 40 إلى أقل من 50
٥	٥,٣٣	٨	أكثر من 60 سنة
-	١٠٠	١٥٠	الاجمالي

جمعت وحسبت من بيانات عينة البحث (٢٠١٨/٢٠١٩)

تشير بيانات جدول (١) الي أن الفئات العمرية للعاملين المختارين بعينة البحث من 20 إلى أقل من 30 تمثل نحو ٢٠%، بينما من 30 إلى أقل من 40 تمثل نحو ٤٠%، أما من 40 إلى أقل من 50 تمثل نحو ٢٣,٣٤%، من 50 إلى أقل من 60 تمثل نحو ١١,٣٣%، وأخيرا أكثر من 60 سنة تمثل نحو ٥,٣٣% من أجمالي العينة البالغ ١٥٠ مفردة

• النوع:

جدول (٢): توزيع العينة وفقا للنوع للعاملين المختارين بعينة البحث

الترتيب	الاهمية النسبية %	العدد	النوع
١	٨٣,٣٣	١٢٥	ذكر
٢	١٦,٦٧	٢٥	أنثى
-	١٠٠	١٥٠	الاجمالي

جمعت وحسبت من بيانات عينة البحث (٢٠١٨/٢٠١٩)

تشير بيانات جدول (٢) الي أن نسبة الذكور تمثل نحو ٨٣,٣٣%، أما نسبة الاناث فتمثل نحو ١٦,٦٧% من أجمالي العينة البالغ ١٥٠ مفردة.

- المستوي التعليمي: تشير بيانات جدول (٣) الي المستوي التعليمي لافراد عينة البحث الي من يقرأ ويكتب تمثل نحو ٢٠%، بينما مؤهل متوسط تمثل نحو ٣٤,٦٧%، مؤهل عالي تمثل نحو ٢٨,٦٧%، ماجستير ودكتوراه تمثل نحو ١٦,٦٧% من أجمالي العينة البالغ ١٥٠ مفردة.

**جدول (٣): المستوي التعليمي للعاملين المختارين بعينة البحث**

الترتيب	%	العدد	المستوي التعليمي
٣	٢٠	٣٠	يقرأ ويكتب
١	٣٤,٦٧	٥٢	مؤهل متوسط
٢	٢٨,٦٧	٤٣	مؤهل عالي
٤	١٦,٦٧	٢٥	فوق الجامعي جامعي
-	١٠٠	١٥٠	الاجمالي

جمعت وحسبت من بيانات عينة البحث (٢٠١٨/٢٠١٩)

- المستوي الوظيفي:

**جدول (٤): المستوي الوظيفي للعاملين المختارين بعينة البحث**

الترتيب	%	العدد	المستوي الوظيفي
٢	٢٣,٣٣	٣٥	إدارة دنيا
١	٢٦,٦٧	٤٠	إدارة وسطي
١	٢٦,٦٧	٤٠	إدارة إشرافية
٢	٢٣,٣٣	٣٥	إدارة عليا
-	١٠٠	١٥٠	الاجمالي

جمعت وحسبت من بيانات عينة البحث (٢٠١٨/٢٠١٩)

- تشير بيانات جدول (٤) الي المستوي الوظيفي للعاملين المختارين بعينة البحث أن إدارة دنيا تمثل نحو ٢٣,٣٣%، بينما إدارة وسطي تمثل نحو ٢٦,٦٧%، أما إدارة إشرافية تمثل نحو ٢٦,٦٧%، وإدارة عليا تمثل نحو ٢٣,٣٣%. من أجمالي العينة البالغ ١٥٠ مفردة.

الآثار البيئية المترتبة علي تنفيذ التمويل لتقليل التلوث للمياه الناتجة من الإنتاج الصناعي:  
جدول (٥): قياسات ملوثات الصرف الصناعي من نهاية الخط قبل تنفيذ المشروعات طبقاً  
للقواعد والقوانين البيئية الخاصة بالصرف علي البحار والمسطحات المائية  
المالحة

الملوث	التركيز قبل تنفيذ المشروع	قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ (مجم/لتر)
الأمونيا الكالوية	٢١٦,٨	٣
النتروجين الكلي	٢٨٤١,٧	١٠
الاس الهيدروجيني	٨,٣	٩-٦
المواد العالقة	٩٣,٥	٦٠
مجموع المواد الصلبة الذائبة	٤٣١,٩	زائد أو ناقص ٥% من قيمة الاملاح الذائبة في الوسط البحري الذي يتم الصرف عليه

جمعت وحسبت من بيانات الاتفاقية الفنية للشركة مع الجهات الممولة تحت إشراف وزارة البيئة، ووفقاً للاتفاقية يتم تقليل حمل التلوث لكل من جميع مؤشرات جدول (٥) بما لا يقل عن ٧٥%  
الاتفاقية المالية (عقد كفالة تضامنيه):

- البنك الأهلي المصري الكائن مركزه الرئيسي في ١١٨٧ كورنيش النيل - القاهرة منح شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (شركة قطاع أعمال) والكائن مركزها الرئيسي حي عتاقة بالسويس.
- تسهيل ائتماني بموجب عقد التمويل الأئتماني الآتي:  
- تمويل استثماري في إطار برنامج مكافحة التلوث الصناعي (المرحلة الثالثة) منحة تسهيل طويلة الأجل حتى مبلغ ١١,١٥٤ مليون دولار أمريكي تسهيل في إطار برنامج مكافحة التلوث الصناعي (المرحلة الثالثة) (أحد عشر مليون ومائة وأربعة وخمسون ألف دولار أمريكي لا غير)

- التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري بصفته دائن الى شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (شركة قطاع أعمال) بغرض التحول للإنتاج الأنظف في المنشأة والحد من تلوث الهواء والمياه وأدارة مخلفات النشاط الصناعي للمنشأة .
- المساهمة بنسبة ٩٠% من أجمالى التكاليف الأستثمارية البالغ قدرها ١٢,٣٩٣ مليون دولار أمريكى غير شاملة الضرائب والجمارك والأنشآت المقدره بنحو ٢٧,٢ مليون جنية مصرى ,اللازمة لتطوير الهيكل الأنتاجى للمقترض .
- أن يكون التمويل على شريحتين:  
الشريحة الأولى: بمبلغ ٨,٩١٧ مليون دولار أمريكى.  
الشريحة الثانية: بمبلغ ٢,٢٣٧ مليون دولار أمريكى.
- الممولون المشاركون: بنك الأستثمار الأوروبى؛ الوكالة الفرنسية للتنمية؛ بنك التعمير الألمانى؛ الأتحاد الأوروبى.
- التعهدات والأقرارات والألتزامات: يقر المقترض ويوافق على ما يلى ويتعهد به: - تنفيذ وتشغيل المشروع حسب حاله, بما يتفق مع المعايير البيئية والأجتماعية وبناء على طلب البنك, تقديم الدليل للتأكد من وفائه بهذا الألتزام. - الحصول على كافة الموافقات البيئية أو الأجتماعية المطلوبة للمشروع والحفاظ عليها والألتزام بها - السماح للبنك وجهاز شئون البيئة أو من يراه لازم (أستشارى وخلافه) والممولون المشاركون للقرض ومرافقيهم بزيارة المشروع طوال مدة التسهيل والتحقق من كافة الشروط الممنوحة. - فى حالة عدم الألتزام يحق للبنك المطالبة بسداد كامل قيمة التسهيل الممنوح للمقترض وعدم الأستفادة بالمنحة وفقا لتقدير البنك المطلق دون الحاجة الى أخطار أو أضرار المقترض. - الألتزام بجميع الشروط والضوابط الخاصة بالبنك والممولون المشاركون فى أطار مشروع مكافحة التلوث الصناعى المرحلة الثالثة. - التصريح والتفويض للبنك بالخصم على حسابات

المقترض طرف البنك والبنوك الأخرى بقيمة الألتزامات التي تتشأولم يتم سدادها فى مواعيد أستحقاقها.

جدول (٦): المؤشرات المالية والاقتصادية لشركة النصر للاسده الكيماوية خلال الفترة ٢٠١٤/٦/٣٠ - ٢٠١٨/٦/٣٠ القيمة بالآلف جنيه

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
صافي حقوق الملكية	٣٢٣٨٠٧	٢٩٦٠١٠	١٤٢٨٦٦	٣٩٤٠٢١-	٥٢٠٠٩٩-	-
إجمالي الاصول	٩٢٦٥٨٧	٩٠١٣٧٦	٨٠٧٤٣٨	١١٠٣٤٥٢	١٠٢٧٠١٣	٩٥٣١٧٣
القروض طويلة الاجل من الشركة القابضة	٤٤٥٤٢	٣٢٤٨١	٣٦٣٧٧	٦٠٠١٤	٧١٠٤٢	٤٨٨٩١,٢
الاجور الكلية	١٢٠١٩٧	١٢٤٦١٢	١٢٧٦٦٥	١٢٥٨٢٨	١١٨٧٩١	١٢٣٤١٩
متوسط عدد العاملين (عدد)	١٢٧٣	١٢٣٧	١١٩٥	١١١٢	٩٦٥	١١٥٦,٤
متوسط أجر العامل (جنيه)	٩٤٤٢٠	١٠٠٧٣٧	١٠٦٨٣٣	١١٣١٥٥	١٢٣٠٩٩	١٠٧٦٤٩

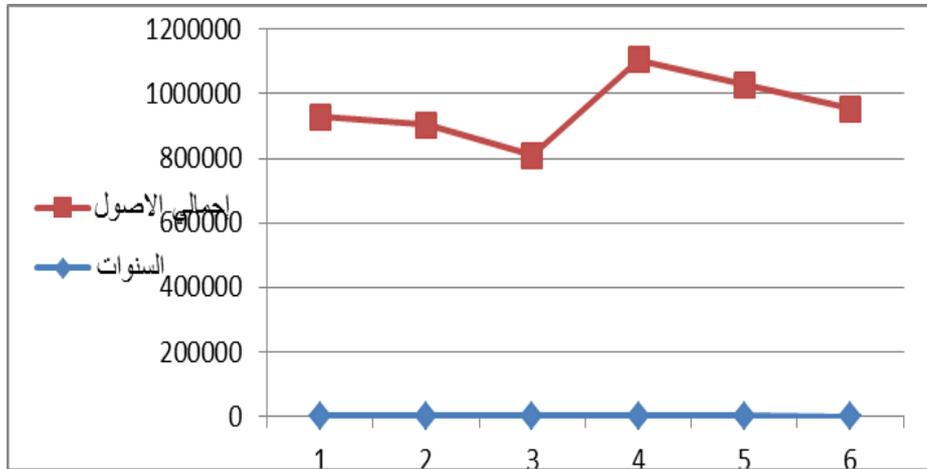
جمعت وحسبت من بيانات الميزانية للفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

جدول (٧): معادلات الاتجاه العام لتطور أهم المؤشرات بشركة النصر للاسمدة الكيماوية

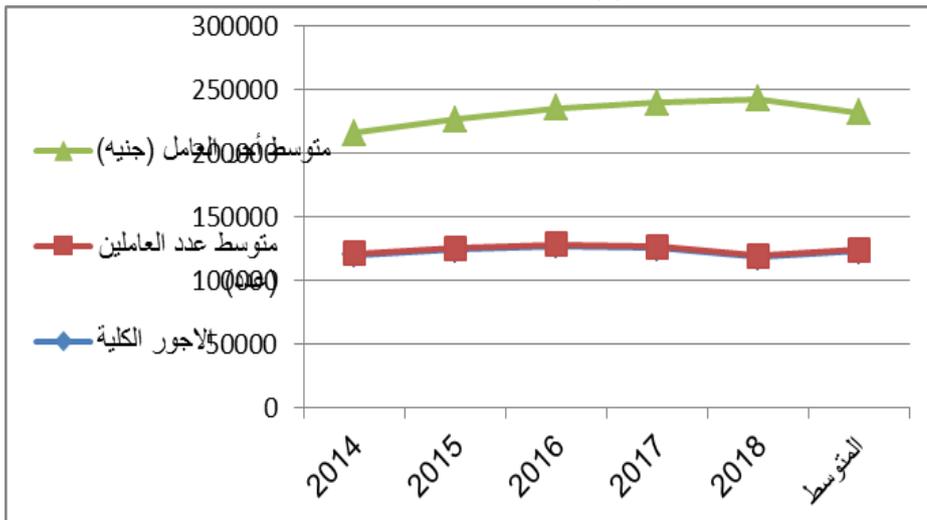
رقم	المتغيرات	المعادلات	المتوسط	معامل التحديد ر <sup>٢</sup>	قيمة ف	معدل التغير السنوي %
١	إجمالي الأصول	ص <sup>٨</sup> = ٤٠٢٩٢,٨+٨٣٢٢٩٤,٨ س هـ -(١,١٦)**(٧,٢٠)	٩٥٣١٧٣	٠,٣٠	١,٣٣	-
٢	القروض طويلة الاجل من الشركة القابضة	ص <sup>٨</sup> = ٨٠٥٣,٣+٢٤٧٣١,٣ س هـ **(٢,٨)**(٧,٢٠)	٤٨٩٨١,٢	٠,٦١٢	٤,٧٤	١٦,٤٤
٣	الاجور الكلية	ص <sup>٨</sup> = -١٢٣٨٩٧,٤ س ١٥٩,٦ هـ -(٠,١١٥)	١٢٣٤١٩	٠,٠١	٠,٠١٣	-
٤	متوسط عدد العاملين (عدد)	ص <sup>٨</sup> = ٧٤,١-١٣٧٨,٧ س هـ **(٥,٥٩-)**(٣١,٣٤)	١١٥٦,٤	٠,٩١٢	٣١,٢	٦,٤١-
٥	متوسط أجر العامل (جنيه)	ص <sup>٨</sup> = ٦٩٧٧,٦+٨٩٧١٦ س هـ **(١٦,٢)**(٦٠,٥٣)	١٠٧٦٤٩	٠,٩٨٨	٢٦١	٦,٤٨

(\*\*) معنوي عند مستوي ٠,٠١، (\*) معنوي عند مستوي ٠,٠٥ (-) غير معنوي

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول (٦)



شكل (١): تطور إجمالي الأصول بالشركة  
 جمعت وحسبت من بيانات جدول (٦)



شكل (٢): (متوسط أجر العامل، عدد العاملين، الاجور الكلية)  
 جمعت وحسبت من بيانات جدول (٦)

### المؤشرات الاقتصادية والمالية بشركة النصر للاسمدة الكيماوية:

بدراسة بيانات جدول (٦)، (٧) يتبين النتائج التالية:

- صافي حقوق الملكية: تناقص صافي حقوق الملكية من ٣٢٣,٨٠٧ مليون جنية عام ٢٠١٤ الي نحو ٢٩٦,٠١٠، ١٤٢,٨٦٦ مليون جنية عام ٢٠١٥، ٢٠١٦، كما تناقص صافي الي - ٣٩٤,٠٢١ - ٥٢٠,٠٩٩ عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨.
- إجمالي الاصول: يشتمل أجمالي الاصول علي أصول متداولة وغير متداولة حيث تزايدت من ٩٢٦,٥٨٧ مليون جنية عام ٢٠١٤، الي نحو ٩٠١,٣٧٦ مليون جنية عام ٢٠١٦، ثم ارتفعت الي نحو ١١٠٣,٤٥٢ مليون جنية عام ٢٠١٧، ١٠٢٧,٠١٣ مليون جنية عام ٢٠١٨، وبمتوسط قدر بنحو ٩٥٣,١٧٣ مليون جنية خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٩).
- القروض طويلة الاجل من الشركة القابضة: زادت بمعدل تغير سنوي بلغ ١٦,٤٤% خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)
- الاجور الكلية: بلغ متوسط الاجور الكلية ١٢٣,٤١٩ مليون جنية خلال فترة البحث وبلغ الحد الادني ١١٨,٧٩١ عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بينما بلغ حدها الاقصي ١٢٧,٦٦٥ مليون جنية عام ٢٠١٧/٢٠١٨.
- متوسط عدد العاملين (عدد): تناقص عدد العاملين بالشركة من نحو ١٢٧٣ عامل عام ٢٠١٤/٢٠١٥ الي نحو ١٢٣٧، ١١٩٥، ١١١٢، ٩٦٥ عامل للسنوات ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠١٩/٢٠١٨ وبمتوسط ١١٥٦ عام وبمعدل تناقص سنوي قدر بحوالي -٦,٤١%.
- متوسط أجر العامل (جنيه): تزايد متوسط الاجر السنوي للعامل من ٩٤,٤٢٠ ألف جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ١٠٠,٧٣٧، ١٠٦,٨٣٣، ١٢٣,٠٩٩ ألف جنيه للاعوام

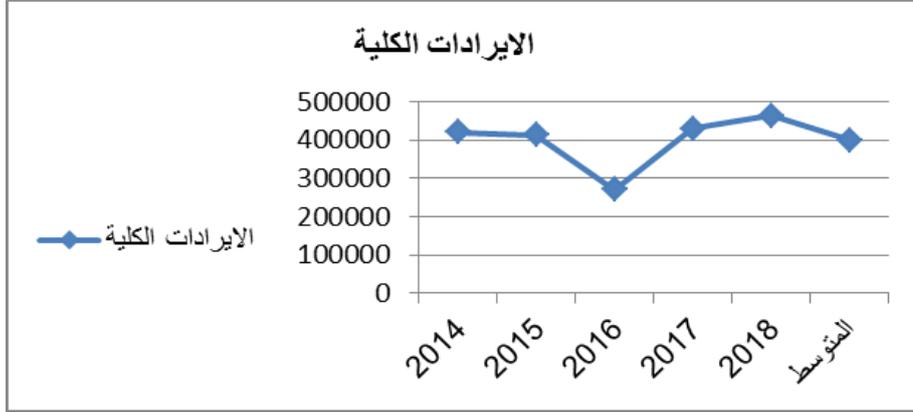
٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩، وبتوسط ١٠٧,٦٤٩ ألف جنيه وبمعدل تزايد سنوي قدر بحوالي ٦,٤٨%.

- المؤشرات المالية والاقتصادية لشركة النصر للاسمدة الكيماوية
- الإيرادات الكلية: تشير نتائج جدول (٨) الي متوسط الإيرادات الكلية المقدر بنحو ٣٩٩,٧٤٣ مليون جنيه وتراوح ما بين حد أدني بلغ حوالي ٢٦٩,٥٣٥ مليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بينما بلغ الحد الأقصى حوالي ٤٦٤,١٨٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مما يعني وجود توسعات لدي الشركة لزيادة الإيراد الكلي.
- معدل تطور الإيرادات عن العام السابق: وصل معدل الإيراد عام ٢٠١٤/٢٠١٥ الي ١٠٥% عن العام السابق، ثم أنخفض في ٢٠١٥/٢٠١٦ الي ٩٨%، ٦٥% عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم ارتفع الي ١٦٠% عام ٢٠١٧/٢٠١٨، والي ١٠٨% عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول (٨): المؤشرات المالية والاقتصادية لشركة النصر للاسمدة الكيماوية خلال الفترة ٢٠١٤/٦/٣٠ - ٢٠١٨/٦/٣٠ القيمة بالألف جنيه

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
الإيرادات الكلية	٤٢١١٦٢	٤١٣١٥١	٢٦٩٥٣٥	٤٣٠٦٨٣	٤٦٤١٨٢	٣٩٩٧٤٣
معدل تطور الإيرادات عن العام السابق	%١٠٥	%٩٨	%٦٥	%١٦٠	%١٠٨	-
مجموع الربح (الخسارة)	٣٨٦٩٢	١٩٤٦٧	٤٩٨٦١-	٨٨٤٠٥-	٩٣٦١٣-	-
الصادرات	٣١٦٠	٤٥٢٨	٥٣٣	٤٤٤١	١٩٣	-
صافي الربح (الخسارة)	٣٤٤٥٣	٢٥٢٣٣-	١٤٧٩٧١-	٣٥١١٥٨-	١٢٤٣٨٤-	-
نسبة زيادة أو انخفاض الخسارة عن العام السابق	-	-	%٤٨٦+	%١٣٧+	%٧٥-	-
العجز المرحل	٧٨١٧١	١٠٥٩٦٩	٢٥٩١١٢	٧٩٦٠٠٠	٩٢٢٠٧٨	٤٣٢٢٦٦

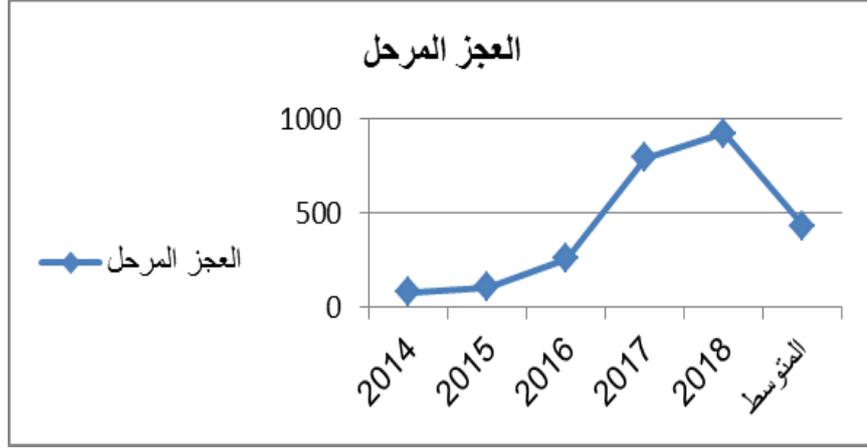
المصدر: جمعت وحسبت من ميزانية الشركة، أعوام مختلفة.



شكل (٣): الإيرادات الكلية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)

- مجمل الربح (الخسارة): حققت الشركة أرباحا بلغت ٣٨,٦٩٢، ١٩,٤٦٧ أعوام ٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٦، بينما حققت خسائر بلغت ٤٩,٤٠٥، ٨٨,٤٠٥ مليون جنية أعوام ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩.
- الصادرات: بلغ الحد الاعلي للصادرات عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بحوالي ٤,٥٢٨ مليون جنية بينما الاحد الادني الي نحو ٠,١٩٣ مليون جنية وهذا يرجع الي توجيه الانتاج الي الاستهلاك المحلي .
- صافي الربح ( الخسارة) :حققت الشركة أرباحا عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بينما حققت خسائر للاحوام التالية بنحو ٢٥,٢٣٣، ١٤٧,٩٧١، ٣٥١,١٥٨، ١٢٤,٣٨٤ مليون جنية للاحوام من ٢٠١٥/٢٠١٦ الي ٢٠١٨/٢٠١٩.
- بلغ نسبة زيادة أو انخفاض الخسارة عن العام السابق: +486% عام ٢٠١٧/٢٠١٨، ونحو +١٣٧% عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وبلغ حوالي -٧٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

- العجز المرحل: بلغ متوسط العجز المرحل حوالي ٤٣٢,٢٦٦ مليون جنية وتراوح ما بين حد أدنى بلغ ٧٨,١٧١ مليون جنية عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٩٢٢,٠٧٨ مليون جنية عام ٢٠١٨/٢٠١٩.



شكل (٤): تطور العجز المرحل خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

جمعت وحسبت من بيانات جدول (٨)

أعمال التطوير شركة النصر للأسمدة التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية:

- وقعت شركة النصر للأسمدة التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية، مذكرة تفاهم لإنشاء مصنع للأمونيا بالسويس بالتعاون مع شركة بنشمارك باور انترناشونال بتكلفة تقديرية ٦٠٠ مليون دولار. (بيانات من وزارة قطاع الأعمال العام).
- وذلك لإنشاء مصنع جديد لإنتاج الأمونيا بطاقة إنتاجية ١٢٠٠ طن يوميا في المرحلة الأولى يتم
- مضاعفتها بالانتهاء من المرحلة الثانية، وذلك بتكلفة تقديرية نحو ٦٠٠ مليون دولار.

- ويتم تمنح شركة النصر لشركة المشروع قطعة أرض غير مستغلة بمساحة حوالي ٤٦٠ ألف متر مربع لإقامة المصنع عليها وذلك بنظام حق الانتفاع لمدة ٢٥ عاما، وتقع بنطاق مجمع مصانع الشركة بمنطقة عتاقه بمحافظة السويس.

**جدول (٩): دور السياسات الائتمانية في الحد من التلوث بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سمادكو)**

م	العبارات	موافق %	محايد %	غير موافق %
١	تعتقد أن القرارات الحالية في البنك تفي بالغرض في الحفاظ على البيئة	١٢٠	٨٠,٠	١٧ ١١,٣ ١٣ ٨,٧
٢	يهتم البنك بطلب التقييم البيئي (دراسة الجدوى البيئية) عند تمويل المشروعات وأقامة المشروعات الكبرى	١٢٧	٨٤,٧	١٥ ١٠,٠ ٨ ٥,٣
٣	يتبع البنك المعايير البيئية ألى جانب المعايير الاقتصادية عند اتخاذ قرارات منح الأئتمان	١٣٠	٨٦,٧	١٣ ٨,٧ ٧ ٤,٧
٤	ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في كافة المجالات المحيطة وارتفاع تكلفة معالجة مياه الشرب وزيادة كمية النفايات بأشكالها المتعددة ترتبط بشكل كبير بالنشاطات البشرية والتنمية	١٤٠	٩٣,٣	٨ ٥,٣ ٢ ١,٣
٥	بالرغم من أن التصنيع مفيد لعملية التنمية الاقتصادية إلا أنه لا تصنع بدون مخلفات ملوثة للبيئة	١١٠	٧٣,٣	١٥ ١٠,٠ ٢٥ ١٦,٧
٦	تلوث البيئة الناجم عن المخلفات الصناعية له أضرار اقتصادية للوحدة الانتاجية	١٢٧	٨٤,٧	١٣ ٨,٧ ١٠ ٦,٧

تابع جدول (٩):

م	العبارات	موافق %	محايد %	غير موافق %
٧	معظم المخلفات الصناعية تعد خسارة اقتصادية ليست للمشروع وحدة ولكن على المستوى القومي	٩٠,٠	١٠	٣,٣
٨	يتم منع أو تقييد التأثيرات السلبية للعمليات الإنتاجية كالانبعاثات الضارة والمخلفات الصلبة من خلال استخدام أفضل بدائل تكنولوجيا التصنيع لإعادة التدوير	٦٠,٠	٢٥	٢٣,٣
٩	تحقق المنشآت الصناعية المتوافقة بيئياً لمنافع مادية وعوائد بيئية	٩٠,٠	١٠	٣,٣
١٠	الأيرادات الناتجة عن بيع المنتجات المصنعة من مخلفات صلبة ثم إعادة تدويرها وأكتساب شهرة بيئية تؤدي الى زيادة القدرة التنافسية وتحقيق أرباح تفوق الأرباح التي تحققها المنشآت الغير صديقة للبيئة	٩٣,٣	٨	١,٣
١١	هناك أهمية نسبية لمدى تأثير قيام المنشآت الصناعية بالأنشطة والبرامج البيئية	٩٦,٧	٣	١,٣
١٢	تتجنب الشركة التعويضات البيئية عن حدوث أضرار بيئية عند تصنيع المنتج	٦٣,٣	٣٠	١٦,٧
١٣	تستفيد الشركة من الحوافز والأعفاءات الضريبية لأنها تصنف من المنشآت الصديقة للبيئة	٩٣,٣	٨	١,٣

تابع جدول (٩):

م	العبارات	موافق %	محايد %	غير موافق %
١٤	يتم نشر وزيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالشركة لتمكينهم من مواجهه الأخطار والمشاكل البيئية ومتطلبات القوانين البيئية	١٣٠	٨٦,٧	٢٠
١٥	بناء على مشروع التحكم فى التلوث الصناعى المرحلة الثالثة يتم الاستفادة بالأملاح المهذرة فى مياة الصرف الصناعى مرة أخرى وإعادة التصنيع ممايؤدى الى رفع الإنتاج من ملح نترات الأمونيا وسلفات الأمونيا	١٤٠	٩٣,٣	٨
١٦	من الأهداف الرئيسية لمشروع التحكم فى التلوث الصناعى المرحلة الثالثة إدارة مخلفات النشاط الصناعى للمنشأة بغرض التحول للإنتاج الأنظف فى المنشأة	١٤٥	٩٦,٧	٣
١٧	من أهداف مشروع التحكم فى التلوث الصناعى المرحلة الثالثة تحسين نوعية مياة الصرف من خلال خفض نسب الأمونيا والنترات والأملاح الذائبة التى يتم صرفها فى البحر الأحمر وإعادة استخدام مياة الصرف الصناعى	١٣٠	٨٦,٧	١٥
١٨	الغرض الرئيسى من المشروع تحقيق الأمتثال للوائح البيئية من حيث تصريف المياة العادمة بسبب النهج المعتمد على نظام zero تصريف سوائل والتخلص من تدفقات الأنبيعاثات	١٤٠	٩٣,٣	٨

تابع جدول (٩):

م	العبارات	موافق %	محايد %	غير موافق %
١٩	تعد سياسة الشركة تقليل الطلب على المياه العذبة بسبب الاتجاه المتناقص لمستوى المياه السطحية في فرع الأسماعيلية	٩٦,٧	٣	٢,٠
٢٠	يعد نقص أمدادات المياه العذبة أحد اسباب انخفاض الطاقة الإنتاجية	٩٦,٧	٣	٢,٠
٢١	سيؤدي تنفيذ مشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثالثة الى تقليل أحمال التلوث الناتجة عن العملية الصناعية وتحقيق التوافق العام مع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بالصرف على البحار والمسطحات المائية	٩٦,٧	٣	٢,٠
٢٢	حجم مياه الصرف الصناعي المتراكم من ست خطوط إنتاج مختلفة لا يتوافق مع قانون البيئة فيما يتعلق بالتفريغ في قناة السويس	٩٣,٣	٨	٥,٣
٢٣	من ضمن أهداف مشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثالثة محطة معالجة مياه الصرف الصحي والمأخوذة من محطة الصرف الصحي لمحافظة السويس وأستخدامها في العملية الصناعية بعد علاجها وتوفير مياه ترعة الأسماعيلية للشرب فقط	٩٣,٣	٧	٤,٧

تابع جدول (٩):

م	العبارات	موافق	%	محايد	%	غير موافق	%
٢٤	قياسات ملوثات الصرف الصناعي من نهاية الخط قبل تنفيذ المشروع تتجاوز الحدود المسموح بها طبقاً للقوانين الخاصة بالصرف على البحار والمسطحات المائية	١٤٠	٩٣,٣	٦	٤,٠	٤	٢,٧
٢٥	تم منح شركة النصر للأسمدة تسهيل أئتماني طويل الأجل (٨٠% قرض و ٢٠% منحة) في إطار مشروع التحكم في التلوث الصناعي بغرض التحول للإنتاج الأنظف في المنشأة	١٤٨	٩٨,٧	١	٠,٧	١	٠,٧
	الاجمالي	3322	88.6	260	6.9	188	5.0

جمعت وحسبت من بيانات عينة البحث.

تشير نتائج جدول (٩) أن نحو ٨٨,٦ % يوافقون علي فاعلية التمويل للمشروعات لتقليل التلوث الصناعي الناتج عن إنتاج الشركة للمنتجات التي تقوم بإنتاجها، بينما يري نحو ٥% غير ذلك، بينما تبين أن نحو ٦,٩% كانوا محايدين تجاه العبارات التي تناولت دور التمويل لتقليل التلوث الصناعي الناتج من الشركة.

### نتائج البحث

- ١- نجحت البحث في توضيح أهمية المشروعات الصناعية المتوافقة بيئياً للأقتصاد القومي وأبرز دورها في تحقيق النمو الأقتصادي والتنمية المستدامة .
- ٢- يتبنى البنك الأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الأقتصادية ومنها التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الأضرار الخلقية في عدم

إقراض أى مشروعات من شأنها تهديد المجتمع، وتقييم وأختيار القطاعات الصناعية الرئيسية ذات الاستفادة العالية من الأماكن البيئية لمنحها تسهيل أئتماني .  
٣- تعاطم الخسائر التي تتكبدها النظم المالية لأقتصاديات الدول جراء تعرضها للمخاطر البيئية.

### توصيات البحث

- يجب دمج المعايير البيئية ضمن أستراتيجيات وسياسات الأقرض الخاصة بالمصارف بحيث تتضمن ما يلي:
- تصنيف المشروعات التي يتم تمويلها وفقا لدرجة الخطر البيئي المترتب على ممارسه المشروع لنشاطه فى المجتمع بحيث يتم الربط بين درجة الخطر البيئي للمشروع والقرار الأئتماني الممنوح له.
  - أنشاء أدارة بيئية داخل كل شركة صناعية لمتابعة المعايير والحدود المسموح بها للحد من التلوث او العمل على منعه مستقبلا.
  - تجنب مخاطرة بيئية معينة من خلال رفض التعامل مع العميل أو النشاط المنشئ للمخاطرة أو المشروع الملوث للبيئة ,كرفض المصرف تمويل مشروع معين بسبب قيامه بتلويث البيئة الحيوية المحيطة بالمصنع.

### المراجع

- أحمد شعبان محمد على (٢٠١٦): موسوعة البنوك والأئتمان التمويل المصرفي(٢) المنهج والتطبيق. معهد الدراسات الأقتصادية, كلية التجارة, جامعة الاسكندرية, دار التعليم الجامعي.
- أحمد شعبان محمد على (٢٠١٥): علم الأقتصاد والسياسات الأقتصادية. معهد الدراسات الأقتصادية, كلية تجارة, جامعة الأسكندرية.

أحمد عبد العزيز الألفى (٢٠٠٩): الأئتمان المصرفى والتحليل الائتماني. دار روزاليوسف للنشر.

أسامة حسن عبدة إدريس (٢٠١٤): دور المسؤولية الاجتماعية للمصارف فى دعم السياسات البيئية، رسالة دكتوراة فلسفة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

أسامة حسن عبدة إدريس (٢٠١١): العلاقة بين تطبيق الحوكمة فى المصارف والأداء البيئى، للحصول على درجة الماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعه عين شمس.

أكرم محمد حشيش (٢٠١٧): الموسوعة المصرية لأدارة المخاطر المصرفية. دار الكتب والوثائق.

ثناء أحمد محمود أحمد (١٩٩٤): السياسة الائتمانية فى اتجاهاتها - فعاليتها، قسم اقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد (٢٠١٦): القروض المصرفية والتمويل. دار التعليم الجامعى. دليل التعليمات الرقابية الصادرة على قطاع الرقابة والأشراف، البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٢. زياد رمضان، محفوظ جودة (٢٠٠٨): إدارة مخاطر الائتمان. كلية تجارة، جامعه عين شمس، مكتبة الكتب العربية.

Bower BT (1990): Economic, engineering and policy options for waste reduction:' in: National Research Council, Committee on Opportunities in Applied Environmental Research and Development of the Waste Reduction Workshop Report, published by National Research Council.

Jacobson, tor; Roszbach, Kasper (1998): Bank lending Policy ,credit scoring and value at risk, sveriges riksbank working paper series ,no.68,sveriges Riksbank ,Stockholm.

- J.P. Richards (2002): Policy, Principle, and Practice in industrial Pollution control: views from the Regulatory inter face, environmental Mangement vol.29, No 2.
- Lorenzo A Preve, Virginia Sarria (2005): Trade Credit and Bank Credit Evidence from recent financial crises ,World Bank Policy Research Working Paper, available on line at <http://econ.worldbank.org>.
- Charles P. Himmelberg (1995): Government Creditpolicy and industrial Performance (Japanese Machine Tool Producers, (1963-91), The World Bank Financial Sector Development Department, Stern school of business ,New York University.
- Tadayoshi Terao, Kenji Otsuka (2007): development of Environmental Policy in Japan and Asian Countries, institute of Developing, Economies (IDE), Jetro.
- Jitendra Kumar Nagar (2018): In door Air Pollution Around Industrial Areas and its effect: Acase Study in Delhi City ,Springer international Publishing, available on line at <http://doi.org/10.1007/978-3-319-58538-3-158-1>

**ECONOMIC AND ENVIRONMENTAL EVALUATION  
OF THE FINANCING ROLE OF INDUSTRIAL  
POLLUTION CONTROL PROJECTS IN EL NASR  
FERTILIZERS AND CHEMICAL INDUSTRIES  
COMPANY (SAMADCO)**

**Enas A. Khalifa<sup>(1)</sup>; Ahmed F. Mandour<sup>(2)</sup>  
Magda M. Abdel Hameed<sup>(2)</sup>**

1) Post graduate student at Institute of Environmental studies and research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

**ABSTRACT**

The study aimed to highlight the role of credit policies in preserving the environment and developing society by reducing industrial pollution, as the study aimed to stimulate or encourage industrial companies through grants and credit facilitation of environmentally compatible industries, as well as highlighting the competitive advantage of industrial companies to avoid industrial costs and environmental burdens resulting from (Fines - Violations - Compensations) resulting from pollution of the environment to use cleaner production methods and their concern to protect the environment and the high rate of return on the company's investments as a result of avoiding those costs, as the researchers explained the strength of the facilitating financing role of banks as it was found to have a positive correlation with increasing the size of projects and mitigating The burden of pollution of all kinds, and hence the increase in the local product, which has a positive effect on economic growth

and the national product. The deductive and inductive method was used, which includes the descriptive and quantitative approach. The data of the targeted companies was used in the study sample, and a questionnaire was designed to collect data that achieves the goals of the study, and the sample size reached (150) single.

Results of the research indicate the importance of the bank adopting the priorities set by the state in development plans Economic and public compatibility, including considerations to protect the environment from pollution and protect society from moral deviations in not lending to any projects that threaten the community, and to evaluate and choose the main industrial sectors that benefit from high environmental capabilities to give them credit facilities and that the volume of financing provided by local banks for environmentally compatible industrial projects It is still low compared to economic projects. The losses incurred by the financial systems of the economies of countries due to their exposure to environmental risks.

The research recommends the necessity of incorporating environmental standards into the strategies and policies of lending to banks, including the classification of projects that are funded according to the degree of environmental risk resulting from the project's practice of its activities in society, so that the link between the degree of environmental risk of the project and the credit decision granted to it. Establishing environmental management within each industrial company to follow the permissible standards and limits to reduce pollution or work to prevent pollution in the future, and to avoid a specific environmental risk by refusing to deal with the customer or the activity that creates the risk or the project polluting the environment, such as the bank's refusal to finance a specific project because it pollutes the vital environment Surrounding the factory. The study also concluded that the European Union stressed the application of environmental quality standards to its import from Egypt, as stipulated by modern trends in the requirements and standards of environmental

quality standards to which consumers are now responding at increasing rates, which affects a large percentage of Egyptian industrial exports.  
**Key words:** credit facility - environmental and social standards - industrial activities.